



الفصل الثاني
السلطان والداخل



سوء الأوضاع الداخلية والخطر الداهم

أفلست خزينة الدولة وتراكت الديون عليها، حيث بلغت الديون ما يقرب من ثلاثمائة مليون ليرة، كما ظهر التعصب القومي والدعوات القومية والجمعيات ذات الأهداف السياسية، بإيحاء من الدول الغربية المعادية، ولا سيما إنجلترا، وكانت أهم مراكز هذه الجمعيات في بيروت واستانبول، وقد كان للمسيحية دورها الكبير في إذكاء تلك الجمعيات التي أنشئت في بيروت وكان من مؤسسيها بطرس البستاني ١٨١٩م- ١٨٨٣م وناصر اليازجي ١٨٠٠-١٨١٧م أما الجمعيات التي أنشئت في استانبول فقد ضمت مختلف العناصر والفئات، وكان لليهود فيها دور كبير، خاصة يهود الدوّمة، ومن أشهر هذه الجمعيات جمعية تركيا الفتاة التي أسست في باريس، وكان لها فروع في برلين وسانتياغو واستانبول، وكانت برئاسة أحمد رضا بك، الذي فتن بأوروبا وبأفكار الثورة الفرنسية وقد كانت هذه الجمعيات تُدار بأيدي الماسونية العالمية ومن الأمور السيئة في الأوضاع الداخلية أيضاً، وجود رجال كان لهم دور خطير في الدولة فتنوا بالتطور الحادث في أوروبا وبأفكارها، وكانوا بعيدين عن الإسلام، ويهتمون بالخلفاء بالحكم المطلق، الدكتاتوري يطالبون بوضع دستور للدولة على نمط الدول الأوروبية المسيحية، ويرفضون العمل بالشريعة الإسلامية.

وعن الأخطار الداخلية فلقد كانت الجبهة الداخلية والأخطار الداخلية في حقيقة الأمر أكبر وأشد ضرراً من الأخطار الخارجية، وقد تمثلت الأخطار الداخلية في عدة محاور كما يلي:

١- انتشار الفكر الغربي في الطبقة المثقفة وطبقة رجال الحكم وعلية القوم، وافتتان كثير من هؤلاء بما عند أوروبا من تقدم حضاري وفنون وآداب، حتى أصبحت لندن وباريس وفيينا قبله هؤلاء المفتونين، وما استتبع ذلك من اندفاعهم في هوة التقليد الأعمى لكل ما هو غربي على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية.

٢- ظهور الجمعيات الماسونية ذات الأهداف الخبيثة، التي عملت على نشر الأفكار القومية التي تتعارض مع عقيدة الولاء والبراء في الإسلام، وكانت هذه الجمعيات تحمل أسماء أدبية وعلمية للتمويه والتضليل، وكان النصارى نواة هذه الجمعيات عند ظهورها، وكانت الإرساليات التنصيرية الداعم الأول لها وجمعية تركيا الفتاة هي أشهر هذه الجمعيات تأسست في باريس، وكانت تقوم على القومية التركية أو الطورانية تحت شعار الجمهورية، أسس هذه الجمعية بعض الإعلاميين المفتونين بالغرب أمثال: علي سعاوي، نامق كمال، محمد ضياء، وقد تكونت لتلك الجمعية الشابة فروع بسلانيك وبرلين وإستانبول، وما لبث أن انضم لهذه

الجمعية بعض الضباط خاصة من منطقة سلانيك، وقرروا تأسيس جناح عسكري للجمعية عرف باسم الاتحاد والترقي.

والجدير بالذكر أن جمعية تركيا الفتاة وجناحها العسكري الاتحاد والترقي قد تم تنظيمهما وتكوينهما على غرار جمعية إيطاليا الفتاة، التي أسسها الزعيم الإيطالي ماتزين سنة ١٨٣١م، بل هي مستنسخة منها أمّا أشد هذه الأخطار على الجبهة الداخلية، فكان اليهود المعروفين بيهود الدونمة ، ومعنى كلمة الدونمة الرجوع والعودة، وهم اليهود الذين استوطنوا الدولة العثمانية أيام السلطان سليمان القانوني، وكان أصل هؤلاء اليهود من أسبانيا، تعرضوا للاضطهاد بعد سقوط الأندلس، وقد سمح لهم السلطان سليمان بذلك تحت تأثير زوجته روكسلان الأفعى اليهودية .

السلطان والعرب

احتل العرب مكانة مميزة في عهد السلطان عبد الحميد، فهم أهل الرسالة وأصحاب لغة القرآن، كما أنهم أحد عنصري الدولة الأساسيين، ولهذا أولاهم السلطان اهتمامه ومنحهم ثقته، وتجلى ذلك في عدة مظاهر منها:

الإكثار من العرب في الوظائف الرسمية وإن كان مأخذ كثير من الباحثين على الدولة العثمانية عدم تولية العرب في وظائف الدولة، فقد

تغير الوضع إلى العكس في العهد الحميدي إذ لم يكتف السلطان بتولية بعضهم بل عمد إلى الإكثار منهم وأحاط نفسه بهم؛ حتى قيل: إنه إذا كان الباب العالي والوزارة في يد الأتراك فإن القصر أصبح بيد العرب وهو قول يراه مؤلف كتاب يقظة العرب جورج أنطونيوس قولاً محققاً رغم أنه لا يكن المودة للدولة العثمانية ولا للسلطان عبد الحميد، ومن أشهر رجال العرب في ذلك العهد أحمد عزت باشا العابد السكرتير الثاني للسلطان ، وأبو الهدى الصيادي الرفاعي، وشفيق بك المؤيد، وشفيق بك الكوراني، وشكري باشا الأيوبي، وولدا الأمير عبد القادر الجزائري، محمد باشا ومحي الدين باشا، بالإضافة إلى آخرين تطول القائمة بذكرهم، كما اتخذ السلطان من علماء العرب وصوفيهم دعاة للجامعة الإسلامية مثل الشيخ محمد ظافر والشيخ أحمد القيصري إضافة لأبي الهدى صاحب ثقته ولم يقتصر اهتمامه على المسلمين من العرب بل تعداه إلى المسيحيين منهم، وقد بلغ بعضهم رتبة الوزارة كسليم باشا ملحم الماروني اللبناني الذي صار وزيراً للتعدين والغابات والزراعة، كما وصل آخرون إلى رتب عالية في الدولة ويشهد لحال المسيحيين العرب قول بطريك المواردنة إلياس الحويك بعد خلع السلطان سنة ١٩٠٩ الذي قال لقد عاش لبنان، وعاشت طائفتنا المارونية بألف خير وطمأنينة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ولا نعرف ماذا تخبىء لنا الأيام من بعده ولا يظن أن البطريرك كان ينافق سلطناً

معزولاً.

وعن مشاريع الإعمار في البلاد العربية فقد حصلت بلاد العرب على نصيب كبير من جهود العمران التي قام بها السلطان، ويقول فيليب مانسل في مقدمته لكتاب بيروت والسلطان عبد الحميد عمد إلى توفير المال وتركيز الإهتمام على الأقاليم العربية حيث فضلها على العديد من المناطق التركية، فبالإضافة إلى المدارس التي نشرها في كافة أرجاء السلطنة ، قام بنهضة عمرانية طالت مختلف المناطق العربية مثل مدن الحجاز التي تم فيها مشاريع تجديد وإصلاح وترميم وتوسيع للحرمين الشريفين شملت الكعبة والمطاف ومقام إبراهيم والمسعى والمسجد النبوي ومساجد المدينة الأخرى، كما شملت بناء مستشفى وصيدلية في منى وتسوية الطرق المؤدية إلى جبل ثور، وإنشاء مطبعة في مكة لطباعة الكتب بكافة لغات المسلمين، وربط مكة بجدة والطائف ومعاين بخطوط البرق، وتزويد مكة وجدة بمياه العيون النظيفة، وقد استمر العمل لمدة ثلاث سنوات ونصف بثلاثة آلاف وخمسمئة عامل في جدة لتزويدها بمياه عين الوزيرية وتخليصها من الشرب من مياه الحفر المتعفنة ولا ننسى في هذا المجال مشروع سكة حديد الحجاز الذي هدف إلى ربط عاصمة الخلافة بمدن الحجاز وتيسير الحج على المسلمين، واستمر العمل فيه من ١٩٠٠م إلى ١٩٠٨م حتى بلغ المدينة المنورة وبلغ إجمالي تكلفته أكثر من أربعة ملايين ليرة جمعت بحماس شديد من

المسلمين في كافة أنحاء العالم، وكان يراد لهذا الخط الوصول إلى اليمن مروراً بمكة المكرمة، إلا أن معارضة الشريف حسين وعزل السلطان عبد الحميد حالاً دون إتمامه؛ وقبل بدء العمل في سكة حديد الحجاز، التي وصلت دمشق بالمدينة المنورة، تم تدشين خط سكة حديد بين القدس ويافا سنة ١٨٩٢، ثم بين بيروت ودمشق سنة ١٨٩٥، وبين دمشق وحلب سنة ١٩٠٣، ونتج عن ذلك وعن مد فروع لخط الحجاز في أنحاء الشام وإنشاء خطوط البرق والبريد ازدهار مدن الشام، ففي مدن فلسطينية مثل القدس وبيت لحم ويافا ازدهرت السياحة وتحسنت الأوضاع الاقتصادية ببناء الفنادق وانتشار صناعات التحف وأعمال التشييد والبناء التي وسعت مدينة القدس خارج حدود الأسوار وأوجدت فرص عمل للأهالي من المدينة والريف على حد سواء، كما أدى إنشاء خط بين درعا وحيفا متفرع من خط الحجاز في ١٩٠٥ إلى ازدهار الأخيرة التي أصبح ميناؤها مركزاً لتصدير المحاصيل الزراعية إلى أوروبا، وفي سبيل مد سلطة الدولة ومقاومة المحاولات البريطانية لمد نفوذ الاحتلال من مصر إلى الشام قام السلطان بفصل قضاء النقب عن غزة وجعل مركزه مدينة جديدة أنشأها في بئر سبع سنة ١٩٠١ وأخذت تتطور منذ ذلك الوقت ثم ازدادت أهميتها بعد وصول خط الحجاز إليها أما بيروت فتحوّلت إلى واجهة عربية ، وقد أطلق عليها الإمبراطور غليوم الثاني إسم: الجوهرة في تاج السلطان، وفي سنة ١٨٨٨ ارتقت

إلى مرتبة عاصمة للولاية وتحولت من مدينة تنتمي إلى القرون الوسطى إلى عاصمة إقليمية عصرية، ولأول مرة منذ الإمبراطورية الرومانية أصبحت المرفأ الرئيس على شرق البحر الأبيض المتوسط وارتفع عدد سكانها من حوالي ٨٠ ألف نسمة سنة ١٨٧٦ إلى نحو ١٥٠ ألف نسمة عام ١٩٠٨، ومع إنشاء الكليات الأمريكية والفرنسية إلى جانب العثمانية فيها، أصبحت بيروت كما أعلن عن ذلك إسماعيل كمال بك سنة ١٨٩٢ ينبوعاً للثروة والتقدم والتعليم العصري كما قال مانسل في مقدمة كتاب بيروت والسلطان عند الحديث عن إعمار البلاد العربية يمكننا ذكر ما فعله السلطان بأملكه الخاصة فيها، وكان يوطد الأمن في هذه المملكة الخاصة الواسعة ويعفي الزراع المستأجرين من الجندية ويحميهم من تعدي أرباب الوجاهة ويسلفهم المال بلا ربا حتى عمرت تلك الأنحاء بعد أن كانت منازل للعربان يعيشون فيها فساداً.

وهناك مشروع كبير لو تحقق كان سيعود على الدولة العثمانية وولاياتها العربية بفوائد جمة، وهو بقية مشروع سكة حديد برلين بغداد الذي عرضه الإمبراطور الألماني غليوم الثاني على السلطان عبد الحميد أثناء الزيارة الثانية التي قام بها الإمبراطور للدولة سنة ١٨٩٨م ، وتحمس السلطان للمشروع الذي كان قد أنجز الجزء الأكبر منه وربط قسمه الأوروبي إستانبول بأوروبا ثم امتد في قسمه الآسيوي من إستانبول إلى أنقرة فقونية ولم يتبق إلا مده إلى نهايته في الكويت على

ساحل الخليج العربي خليج البصرة بالتسمية العثمانية، وقد رأى السلطان في هذا المشروع فرصة للاستفادة من التقدم العلمي الألماني ونشر الازدهار على طول الطريق الذي ستمر به السكة الحديد بالإضافة إلى مواجهة النفوذ الروسي والفارسي في شرق الدولة ولكن بريطانيا وفرنسا وروسيا وقفت متحدة في مواجهة هذا المشروع وأثارت مشاكل ضده ووضعت عراقيل سياسية ومالية في طريق تحقيقه خوفاً على مصالحها الإنتهازية، وكانت بريطانيا زعيمة المعارضة ، وتمكن هذا الحلف من تعطيل المشروع أولاً ثم وقفه نهائياً بقيام الحرب سنة ١٩١٤م.

كما تميزت فترة حكم السلطان عبد الحميد بشراسة هجمة الإحتلال الأوروبي على العالم غير الغربي كله، وقد نال الولايات العربية في الدولة العثمانية نصيب كبير من هذا الهجوم، فاحتلت فرنسا تونس سنة ١٨٨١م، وجيبوتي سنة ١٨٨٨م، واحتلت بريطانيا مصر والسودان سنة ١٨٨٢م، وفرضت الحماية على الكويت سنة ١٨٩٩م، وحاولت السيطرة على جنوب البحر الأحمر بإثارة متاعب للعثمانيين في اليمن سنة ١٩٠٥م، ولما فشلت حاولت السيطرة على شماله بمد نفوذها من مصر إلى العقبة وطابا سنة ١٩٠٦م، وشرعت إيطاليا بمساندة بريطانية في احتلال اريتريا وجنوب الصومال في ١٨٨٤م - ١٨٨٥م وأتمت السيطرة على الأولى سنة ١٨٩٦م وعلى الثانية في ١٩١٠م وإذا كان

السلطان قد أجبر على الإعتراف باقتطاع أجزاء من دولته في أوروبا في معاهدة برلين سنة ١٨٧٨م بعد هزيمة الدولة أمام روسيا، فإنه تمسك بولاياته العربية ولم يستسلم أمام أية محاولة لاحتلالها، وحاول بكل وسيلة يملكها سياسية غالباً وعسكرية أحياناً الدفاع عنها، فنجح حيناً وفشل أحياناً ولكنه لم يعترف بالتنازل عن أي منها واحتاج الأمر إسقاط الدولة ليتم تسليم البلاد العربية بشكل رسمي ونهائي للإحتلال الأوروبي من خلال معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣م؛ ففي المسألة التونسية حاول السلطان في بداية الإحتلال إثارة الخلافات بين دول أوروبا ليحقق جلاء الفرنسيين، ورغم فشله في الحصول على نتيجة مهمة، ومحاولات فرنسا المتواصلة للحصول على أي اعتراف منه أو تصريح رسمي مباشر أو غير مباشر بقبوله احتلالها، فإنه لم يُقدم على تقديم هذا التنازل مطلقاً وظلت النشرة العثمانية الرسمية السنوية السالنامة تعد تونس ولاية تابعة للدولة وواقعة تحت الإحتلال، وفي مسألة مصر والسودان لم تقر الدولة بالإحتلال ولم تتورط في تأييد المشاريع البريطانية التي حاولت جر السلطان لإرسال جيش عثماني لإخماد الثورة العربية، ورغم اضطراب سياسته في بداية الأمر؛ منح أحمد عرابي الباشوية وأيده ثم أعلن عصيانه في خطوة اختلف الباحثون في تقويمها، فإنه رفض إرسال جيشه لإخماد الثورة ولم يستسلم لواقع الإحتلال، ولهذا ظلت بريطانيا تدّعي من سنة ١٨٨٢م إلى سنة ١٩١٤م أن احتلالها لمصر مؤقت ولم

تنف تبعيتها للعثمانيين وأصدرت عشرات الوعود بالجلاء عنها ولكنها لم تف بأي منها، وقد حاول السلطان بكل جهده تعكير صفو الأجواء على الإحتلال وأنفق أموالاً كثيرة لعمل دعاية مضادة في مصر والسودان لمنع نشاط الإنجليز هناك ولم يترك شيئاً يستطيع استخدامه ضد بريطانيا العظمى إلا واستخدمه^(١)، كما لجأ إلى مساندة القوى المناهضة للإحتلال وعلى رأسها الزعيم مصطفى كامل حيث أستدعاه عدة مرات إلى عاصمة الخلافة وأنعم عليه بالألقاب والأوسمة في إشارة إلى دعمه السياسي له، وكان هذا الزعيم الوطني الكبير من القلائل الذين تفهموا السلطان في حياته، وكان يراه سيد الحكماء وقدوة الساسة وأنه أشد حناناً على مصر من أحب أبنائها وأصدقهم نحوها وهذه الشهادة من زعيم لا شك في إخلاصه ورجل دخل المعركة مع الإحتلال بكل أهوالها تؤكد لنا أن موقف السلطان الأخير من عرابي لم يكن يعني قبول سياسة المحتل، وقد أنشأ السلطان مدينة بئر السبع في صحراء النقب بفلسطين لمواجهة المحاولات البريطانية للتمدد من مصر، وأخمد العصيان الذي أثاره الإنجليز في اليمن، وقاوم محاولتهم الإستيلاء على العقبة وطابا، فنجح

١- كما ينقل الدكتور محمد حرب عن كتاب تركيا وإنجلترا لسليمان قوجه باش في كتاب

السلطان عبد الحميد الثاني ص ١٢١

في الإحتفاظ بالأولى بالقوة، وأصر على أن مسألة طابا هي بين مصر والدولة العثمانية ورفض اشتراك الإنجليز في المفاوضات حولها والتي أسفرت عن إلحاقها بمصر؛ لقد كان السلطان يدرك مدى الضعف الذي وصلت إليه دولته، ولهذا لم يدخل حرباً كان يراها خاسرة دفاعاً عن تونس ومصر، ويرد في مذكراته على من اتهمه بالتقصير حيال هاتين الولايتين لأنه لم يستخدم القوة العسكرية بأنه لو استخدمها في تونس لنتج عن ذلك هزيمة تؤدي إلى ضياع سوريا أيضاً ولو دخل حرباً للدفاع عن مصر لخسر العراق وفلسطين معها، وهذه التحديدات تشير إلى وعيه بأن فرنسا كانت تطمح في سوريا وأن بريطانيا كانت تستهدف العراق وفلسطين، وهذان الأمران لم يتكشفاً للناس إلا في وقت متأخر، أما في مسألة الكويت؛ فإن الدولة العثمانية لم تعترف بفرض الحماية البريطانية عندما علمت بأمر معاهدة ١٨٩٩م التي عقدت سراً، وحاول السلطان ثني الشيخ مبارك الصباح عن ارتباطه بالإنجليز، واستعمل في سبيل ذلك مختلف وسائل الترغيب والترهيب، ولكن الشيخ كان مصمماً على الإستقلال عن العثمانيين، وتطورت علاقته ببريطانيا من عقد المعاهدة في السر إلى طلب الحماية البريطانية الدائمة والسافرة على الكويت سنة ١٩٠١م، إلى استقبال حاكم الهند اللورد كيرزون سنة ١٩٠٣م، إلى قبول وكيل سياسي بريطاني في الكويت سنة ١٩٠٤م، إلى محاولة تغيير علم الكويت العثماني سنة ١٩٠٥م، وأعطى بريطانيا

مجموعة من الإمتيازات لمنع وصول سكة حديد برلين بغداد إلى الكويت
توجت باتفاق سري آخر عقد سنة ١٩٠٧م لتأكيد معاهدة ١٨٩٩م
ويعلق الأستاذ عبد العزيز الشناوي على علاقة مبارك بالدولة العثمانية
وبريطانيا قائلًا من الصعب القول بأن الشيخ مبارك كان يدفعه شعور
قومي بالتحرر، لأنه حين جاهر برفضه السيادة العثمانية على الكويت،
ارتقى في أحضان بريطانيا وعقد معها الإتفاقية المانعة سنة ١٨٩٩م (١)
؛ بل إن الباحثة الكويتية الدكتورة سلوى الغانم تروي في كتابها الصادر
باللغة الإنجليزية عهد مبارك الصباح ؛ استنادا إلى وثائق بريطانية، أن
مبارك ذهب إلى أبعد مما سبق حين حاول قبل وفاته سنة ١٩١٥م أن
يهب الكويت لبريطانيا وذلك بتسليم جميع الموارد الكويتية للإنجليز
لإدارتها بأنفسهم وخصم تكلفة الإدارة لحسابهم وتسليم الباقي له، الأمر
الذي أربك المسؤولين البريطانيين أنفسهم ووصفته الباحثة المذكورة
بأنه من أغرب ما قدم لمسؤول بريطاني خلال قرون من الإنهماك
البريطاني في الخليج ، ولم ينفذ الإقتراح نتيجة الرفض البريطاني
الممزوج بالذهول ورغم فشل مشروع وصول سكة الحديد إلى الكويت،
فإن السلطان رفض الإقرار بالوضع الذي أوجدته بريطانيا في الخليج
وظل الأمر بين شد وجذب إلى قيام الحرب الكبرى سنة ١٩١٤م

١- من كتاب الدولة العثمانية ج ٣ ص ١٤٠٩

ولم يقر السلطان كذلك لفرنسا وبريطانيا وإيطاليا إقتسامهم أريتريا والصومال ولم يتم هذا التنازل إلا بعد انهيار الدولة العثمانية وتوقيع مصطفى كمال معاهدة لوزان مع المحتلين سنة ١٩٢٣ م.

الإصلاح والتنظيمات والتحديث

تسلل الخلل إلى الدولة في النصف الثاني من القرن السادس عشر، ومنذ ذلك الوقت جرت محاولات للإصلاح اتخذت طابع الإعجاب بأوروبا ومحاولة تقليدها لكن هذا التقليد لم يتخذ طابعاً رسمياً إلا مع تطبيق سياسة التنظيمات في النصف الأول من القرن التاسع عشر وكان هدف هذه السياسة على الصعيد النظري إصلاح أحوال الدولة والقضاء على الفساد والتخلف اللذين استشرى فيها، أما عملياً فإن هدفها كان محاولة إرضاء دول الغرب الأوروبي خاصة بعد أن وقفت إلى جانب السلطنة في إيقاف زحف والي مصر محمد علي الذي كان يسابق السلطان في كسب رضا أوروبا، أما في المجال النظري فقد اتخذت إجراءات سطحية لا تمس جوهر التخلف مثل تغيير الأزياء والتشبه بالعادات الغربية وبناء القصور المكلفة على الطراز الأوروبي والإهتمام بالموسيقى الأوروبية، وأما فيما يتعلق بالجواهر وهو الحصول على رضا الغرب فقد اتخذت إجراءات تشريعية نتج عنها تكريس الضعف السياسي والتبعية الإقتصادية للسوق الأوروبية وإيجاد وسائل جديدة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، ومع

ارتقاء السلطان عبد الحميد الثاني سدة حكم السلطنة ١٨٧٦م اتخذت عملية الإصلاح منحى جديداً نبع من إيمانه بـ

أولاً: أن الإسلام هو القوة الوحيدة التي تجعلنا أقوياء .

ثانياً: أن أوروبا لا تريد الخير لدولته .

ثالثاً: أن ظروف الدول مختلفة، فما يصلح لواحدة قد يضر أخرى .

لهذه العوامل كان يرفض تقليد الغرب وإن كان يرى أن الإسلام لا يمنع اقتباس العلوم والتقنية وأسباب القوة بشرط أن يكون الاقتباس حسب الحاجة الداخلية للدولة وليس تنفيذاً لأوامر من الخارج، فالغرب لا يسير إلا خلف مصالحه الذاتية لهذا فإنه لن يساعد في تقديم المساعدة العلمية للدولة طالما أنه يمكنه بيعها جاهزاً ما تود هي تصنيعه، هذا فضلاً عن أنه يسعى لتفتيت الدولة العثمانية والقضاء عليها لذلك فقد أثبتت التجربة أن اتباع نصائح أوروبا وتنفيذ أوامرها لن يأتي إلا بالهزيمة والدمار، هذا إلى جانب أن ما يصلح لدولة تتكون من عنصر واحد قد لا يصلح لدولة تتكون من عناصر شتى من السكان، وظروف دولة تقع في أقصى الأرض تختلف عن ظروف دولة تقع في وسطها.

المعرفة والعمران: قام السلطان بمحاولة نهوض شامل في كافة أرجاء السلطنة وتحديثها دون تغريب مركزاً على محورين المعرفة والعمران، مع محاربة التأثير الفكري والسياسي الغربي النابع من حضارة أوروبا

التي لاسبيل إلى جمعها مع حضارة الإسلام فقد فتحت الباب لاستقطاب الولاء للغرب بين العثمانيين، لهذا حاول إعطاء هذه النهضة محتوى إسلامي بدعم نشر الفكر والرابطة الإسلاميين؛ فتحت بند المعرفة تم تأسيس كليات الهندسة، والطب، والعلوم، والآداب، والحقوق، والعلوم السياسية، والفنون الجميلة، والتجارة، والزراعة، والبيطرة ومعاهد المعادن، والغابات، والتجارة العسكرية، والمعلمين واللغات، كما تم بناء المدارس الابتدائية ونشرها في قرى السلطنة، بالإضافة إلى المدارس المتوسطة في مراكز الأقضية والمدارس الثانوية في مراكز الألوية، هذا بعد أن كان بناء المدارس يسير ببطء إلى بداية حكم السلطان وقد نتج عن انتشار المدارس في عهده تضاعف أعداد من يقرأون ويكتبون إلى نسب عالية وصلت في بعض المدن إلى عشرة أضعاف، وقد حرص السلطان على أن يكون محتوى التعليم إسلامياً بمراقبة المناهج واستبعاد أصحاب الميول الغربية والإنفصالية من هيئات التدريس، كما عمل على نشر الفكر الإسلامي عن طريق طباعة وتوزيع الكتب الإسلامية، ومن أمثلة ذلك أمره بطباعة صحيح البخاري سنة ١٨٩٢ في المطبعة الأميرية في مصر، وكذلك أمره بطباعة كتاب إظهار الحق للشيخ رحمة الله الهندي الذي يحتوي على مناظرات مع المبشرين، ولعل في هذين المثالين من العبرة مايكفي ومن المرافق العلمية كذلك: المدارس الصناعية ومدارس الصم والبكم والمكتبات كمكتبة بايزيد

ومكتبة يلدرز، والمتاحف كمتحف الآثار القديمة والمتحف العسكري أما عن العمران: فقد شمل مشاريع مائية، وبريدية، وسكك حديدية، ومعامل مختلفة، ومستشفيات، وغرف تجارية، وصناعية وزراعية، ودور العجزة كما تم إدخال الهاتف، والسيارة والترام والتلغراف في مواصلات واتصالات الدولة ومجالات أخرى شملها التحديث في عهد السلطان عبد الحميد ولم تقتصر النهضة على المعرفة والعمران، بل شملت نواح أخرى لاقت درجات متفاوتة من النجاح منها:

الإقتصاد: شهدت العقود التي سبقت عهد السلطان عبد الحميد تسلاً واسع النطاق لنفوذ الإقتصاد الغربي في الدولة العثمانية نتيجة لما أحدثته سياسة التنظيمات ولجوء الحكام إلى الإقتراض الموسع من الدول الغربية ، ورغم تأكيد بعض الباحثين على استمرار اندماج اقتصاد الدولة في الإقتصاد الأوروبي الرأسمالي بشكل تابع لعدم قدرة السلطان على وقف الموجة العاتية، فقد اتخذ كثيراً من الإجراءات للحد من نفوذ الغرب، ولعل أهم هذه الإجراءات تقليص نفقات الدولة ،وقد شمل المصروفات غير الضرورية التي كانت تهدر، مع عدم المساس بالسلع الرئيسية التي يعتمد المواطن عليها كالخبز مثلاً، وكان هدف سياسة الترشيد عدم اللجوء للإقتراض من الخارج ، هذا الإقتراض الذي أفلس الدولة وقيد استقلالها وجعل مواردها في يد أعدائها، وقد حاول تنظيم سداد الديون بإنشاء لجنة الديون العثمانية التي مثلت الدائنين سنة ١٨٨١ ودخل في

مفاوضات معها جعلها تخفض الدين إلى أقل من النصف ٤١ % وتخفض الفائدة إلى ١ % كذلك، وتم وضع بعض موارد الدولة تحت تصرف هذه اللجنة وأصبحت الديون تسد بانتظام حتى وصلت إلى العشر ١٠ % في نهاية عهده ومن تلك الإجراءات المناوئة للنفوذ الإقتصادي الغربي أن السلطان كان يحجم عن تنفيذ بعض المشاريع إذا أحس بالخطر من تسرب رأس المال الأجنبي من خلالها، أو يتوجه إلى جهات غير طامعة لتنفيذ هذه المشاريع، كطلبه من اليابان التتقيب عن النفط في الموصل بعد رفضه إعطاء الإمتياز للإنجليز وغضبه من خداع حلفائه الألمان وقد استمر الإقتصاد العثماني في عهده في الإعتماد على قاعدة الذهب والفضة وكانت النقود الذهبية والفضية متداولة أكثر من العملة الورقية وحتى هذه كان بالإمكان تحويلها إلى معادلها من الذهب في كافة أنحاء العالم.

الجيش : كان السلطان عبد الحميد يرى أن الإعمار أهم من دخول الحروب حتى لو تم إحراز النصر فيها، لأنها تأتي بالويل والدمار على البلاد، لهذا فإنه لم يدخل مختاراً في حرب إلا دفاعاً عن النفس لكن ذلك لم يمنعه من تحديث جيشه تحسباً ليوم عصيب، فزوده بالأسلحة الحديثة واستدعى المدربين والمستشارين العسكريين للإفادة من خبراتهم، وقد أثبت الجيش فعاليته في حرب اليونان ١٨٩٧م ولعل من أهم إنجازات السلطان تمويله لتجارب الغواصات التي نتج عنها صناعة الغواصتين

عبد المجيد ١٨٨٧ وعبد الحميد ١٨٨٨ في استانبول، في الوقت الذي لم يكن لبريطانيا غواصات كما يذكر في مذكراته، ومن إنجازاته أيضاً تحصين مضائق العاصمة بطريقة مكنت القوات العثمانية من صد هجمات الحلفاء سنة ١٩١٥م أثناء الحرب العالمية الأولى وتحقيق الانتصارات المشهورة في شبه جزيرة جاليبولي ويؤخذ على السلطان إهماله للأسطول الأمر الذي برره بأنه لما حاول إحلال قباطنة عثمانيين محل القباطنة الإنجليز تدخل السفير البريطاني لمنع ذلك، مما دفع السلطان لإسقاط أمر الأسطول من حسابه، ولم يلجأ لتصنيع السفن لأن ذلك يستلزم مالاً كثيراً والغرب لا يقرض أموالاً لتصنيع ما يمكنه بيعه للدولة جاهزاً.

القضاء : كان السلطان عبد الحميد يؤمن بأن العدل هو الأساس الذي قامت عليه الدولة العثمانية التي لو كانت قد جلبت الظلم لتفتتت منذ البداية، ولهذا حاول القيام بإصلاح في مجال القضاء هدف إلى تحقيق المساواة بين الجميع أمام القانون وكفالة تطبيق العدل في أسرع وقت عبر التنظيم التشريعي والإداري، ومن الإجراءات التي اتخذها في هذا الحقل إنشاء كلية الحقوق لإعداد رجال قانون متخصصين ، وتنظيم وزارة العدل وعلاقاتها بمختلف أنواع المحاكم ووضع برنامج للإصلاح استهل بقوانين صدرت بداية من سنة ١٨٧٩م؛ يقول الأستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوي عن أثر هذه الإصلاحات في كتابه الدولة العثمانية ج ٣

ص ١١٧١: وقد حققت هذه القوانين وغيرها مستوى رفيع من العدل والنزاهة والنظام في البنيان القضائي لم تشهد الدولة له من قبل مثيلاً وكان جميع المتقاضين في المحاكم المدنية على اختلاف درجاتها وكذلك جميع المتهمين أمام محاكم الجنايات متساوين أمام القانون بصرف النظر عن دياناتهم أو مذاهبهم أو مراكزهم الإجتماعية لكن الغرب لم يكن سعيداً بهذه الإصلاحات لأنها وضعت العثماني والأجنبي أو المتمتع بالحماية الأجنبية داخل الدولة العثمانية على قدم المساواة، وأصرت الدول الأوروبية على عدم تطبيق القوانين الجديدة على رعاياها مستندة في ذلك إلى معاهدات الإمتيازات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى إجهاض الثمار المرجوة من هذا الإصلاح وتحديد فاعليته ومن الإصلاحات الداخلية التي قام بها السلطان عبد الحميد:

تعريب الدولة: كان السلطان عبد الحميد يرى منذ أن تولى الحكم ضرورة اتخاذ اللغة العربية لغة رسمية للدولة العثمانية وفي هذا يقول اللغة العربية لغة جميلة لیتنا كنا اتخذناها لغة رسمية للدولة من قبل لقد اقترحت على خير الدين باشا التونسي عندما كان صديقاً أعظم أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية، لكن سعيد باشا كبير أمناء القصر أعترض على اقتراحي هذا وقال إذا عربنا الدولة فلن يبقى للعنصر التركي شيء بعد ذلك كان سعيد باشا رجلاً فارغاً، وكلامه فارغاً مادخل هذه المسألة بالعنصر التركي؟! المسألة غير هذه تماماً هذه مسألة ،

وتلك مسألة أخرى إتخاذنا للغة العربية لغة رسمية للدولة من شأنه على الأقل أن يزيد ارتباطنا بالعرب والسلطان عبدالحميد الثاني كان يشكو وخصوصاً في بداية حكمه من أن الوزراء وأمناء القصر السلطاني كانوا يختلفون عنه في التفكير، وأنهم متأثرون بالغرب وبالأفكار القومية والغربية وكانوا يشكلون ضغطاً على القصر ، سواء في عهد والده السلطان عبدالمجيد، وفي عهد عمه السلطان عبدالعزيز، أو في عهده هو لم يقتصر الأمر في معارضة اقتراح السلطان عبدالحميد بتعريب الدولة العثمانية على الوزراء المتأثرين بالغرب فقط بل تعداه إلى معارضة من بعض علماء الدين.

إن من الأخطاء التي وقعت فيها الدولة العثمانية عدم تعريب الدولة وشعبها بلغة القرآن الكريم والشرع الحكيم.

يقول الاستاذ محمد قطب: ولو تصورنا أن دولة الخلافة قد استعربت ، وتكلمت اللغة العربية التي نزل بها هذا الدين فلا شك أن عوامل الوحدة داخل الدولة كانت تصبح أقوى وأقدر على مقاومة عبث العابثين، فضلاً عما يتيح تعلم العربية من المعرفة الصحيحة لحقائق هذا الدين من مصادره المباشرة كتاب الله وسنة رسوله ص ،مما كان الحكام والعامّة كلاهما في حاجة إليه، على الرغم من كل ماترجم إلى التركية وما ألف أصلاً بالتركية حول هذا الدين.

من أهم منجزاته : وسط هذه التيارات والأمواج المتلاطمة تقلد السلطان

عبد الحميد الحكم، وبدأ في العمل وفق السياسة الآتية:

- حاول كسب بعض المناوئين له واستمالتهم إلى صفه بكل ما يستطيع.
- دعا جميع مسلمي العالم في آسيا الوسطى وفي الهند والصين وأواسط أفريقيا وغيرها إلى الوحدة الإسلامية والاتصواء تحت لواء الجامعة الإسلامية، ونشر شعاره المعروف يا مسلمي العالم اتحدوا، وأنشأ مدرسة للدعاة المسلمين سرعان ما أنتشر خريجوها في كل أطراف العالم الإسلامي الذي لقي منه السلطان كل قبول وتعاطف وتأييد لتلك الدعوة، ولكن قوى الغرب قامت لمناهضة تلك الدعوة ومهاجمتها.

- قرّب إليه الكثير من رجال العلم والسياسة المسلمين واستمع إلى نصائحهم وتوجيهاتهم.

- عمل على تنظيم المحاكم والعمل في مجال الأحكام القضائية وفق الشريعة الإسلامية.

- قام ببعض الإصلاحات العظيمة مثل القضاء على معظم الإقطاعات الكبيرة المنتشرة في كثير من أجزاء الدولة، وعمل على القضاء على الرشوة وفساد الإدارة.

- عامل الأقليات والأجناس غير التركية معاملة خاصة، كي تضعف فكرة العصبية، وغض طرفه عن بعض إساءاتهم، مثل الرعب الذي نشرته عصابات الأرمن، ومثل محاولة الأرمن مع اليهود اغتياله أثناء خروجه لصلاة الجمعة، وذلك لكي لا يترك أي ثغرة تنفذ منها الدول الأجنبية

للتدخل في شؤون الدولة .

- عمل على الإيقاع بين القوى العالمية آنذاك لكي تشتبك فيما بينها،
وتسلم الدولة من شرورها، ولهذا حبس الأسطول العثماني في الخليج
ولم يخرج حتى للتدريب .

- اهتم بتدريب الجيش وتقوية مركز الخلافة .

- حرص على اتمام مشروع خط سكة حديد الحجاز الذي يربط بين
دمشق والمدينة المنورة لِمَا كان يراه من أن هذا المشروع فيه تقوية
للرابطة بين المسلمين، تلك الرابطة التي تمثل صخرة صلبة تتحطم عليها
كل الخيانات والخدع الإنجليزية، على حد تعبير السلطان نفسه .

- أنشأ قصر النجمة ويوجد في متحف قصر النجمة في القصر منجرة
مخصصة لتأمين الموبيليا للقصر، لأن السلطان عبد الحميد الثاني يحب
النجارة ومعروف بالحفر اليدوي وأعطى اهتمام لهذا الموضوع وكل
الأثار المعروضة في المتحف هي أغراض القصر نفسه .

- تم إنشاء مسرح قصر النجمة بأمر السلطان عبد الحميد الثاني عام
١٨٨٩ وبعد الإصلاحات الضرورية تم افتتاح المتحف كمتحف للفنون
والمسرح ويوجد قسم من المتحف خاص بالملابس التي أستخدمت في
المسرح نفسه .

السلطان وفلسطين : لا أقدر أن ابيع ولو قدماً واحداً من البلاد ، لأنها
ليست لي ، بل لأمتي ، لقد حصلت أمتي على هذه الامبراطورية باراقة

دمائها، وسوف تحميها بدمائها، قبل أن تسمح لأحد باغتصابها منا ، ليحتفظ اليهود بملايينهم ، فإذا قسمت الامبراطورية ، فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل ، انما لن تقسم إلا على جثتنا ، ولن أقبل بتشريحنا لأي غرض كان ويعد موقف السلطان عبد الحميد من الحركة الصهيونية هو الأبرز والأشهر على صعيد محافظته على بلاد العرب، بسبب ما أصاب فلسطين من كوارث بعد رحيله ، وقد كتب الكثير عن موقفه هذا ورفضه بيعها للصهاينة، وأصبحت محاضر لقاءاته معهم وردوده عليهم معروفة للجميع وفي متناول كل باحث، لهذا لن نأتي بجديد إذا أعدنا سرده، ولكن يمكننا الإشارة إلى بعض النقاط التي لم يتم التطرق إليها كثيراً .

الأولى: أن السلطان أدرك منذ البداية حقيقة المشروع الصهيوني وأنه لن يجلب الخير للمنطقة كما كان أصحابه يزعمون كاذبين فاليهود لا يمارسون الزراعة والفلاحة بل ينوون إلحاق الضرر بالأهالي، ولو استجاب لطلبهم الإستيطان في فلسطين فإنه يكون قد وقع قراراً بالموت على إخواننا في الدين؛ هذا في وقت لم يدرك كثيرون حتى بعد خلعه عن العرش واشتداد الهجمة الصهيونية الأبعاد الحقيقية لها .

الثانية: تقدير السلطان لتضحيات شعبه العربي، فحين رفض المشروع الصهيوني كان السبب الذي قدمه هو أن كتيبتين من جنوده السوريين والفلسطينيين حاربتا أثناء الحرب مع روسيا سنة ١٨٧٧م وقتل رجالنا

الواحد بعد الآخر في بلافا لأن أحداً منهم لن يرضى بالتسليم، وهذا نموذج من التقدير المتبادل بينه وبين رعاياه، حيث رأى أن واجبهم نحوه يتطلب حقاً لهم عليه، ولهذا لم يسلم بلادهم للمحتلين الأجانب.

الثالثة: خطأ ما يدعيه بعض الباحثين عن سلبية المقاومة الفلسطينية للصهاينة في عهد السلطان نتيجة كبت الحريات، فقد أثبت الدكتور حسان حلاق أنه كان لردود الفعل العربية أثر واضح في إصدار مجموعة من القرارات والقوانين العثمانية الخاصة بمنع المهاجرين اليهود من الإستيطان في فلسطين ومثال ذلك أنه عندما تم تعيين رشيد باشا متصرفاً للقدس سنة ١٩٠٤م وأظهر التأييد للإستيطان اليهودي قدمت ضده شكاوى للسلطات التي أمرته بمنع تملك المهاجرين الأجانب لعقارات، ولما لم يستجب تم نقله سنة ١٩٠٦م وإحلال علي أكرم بك محله والتزم بتطبيق القيود بشدة.

الرابعة: كشف السلطان لنفاق أوروبا التي كانت تطالب العثمانيين بقبول الإستيطان اليهودي في نفس الوقت الذي سدت فيه أبوابها في وجوه اليهود، وإذا كانت أوروبا المتمدنة تمتنع عن قبولهم وتجلوهم عن بلدانها، فلم نقبلهم نحن؟

فالسلطان عبد الحميد الثاني كان يملك رؤية ثاقبة سليمة لخفايا تآمر وأطماع الحركة الصهيونية من المنطلق الإسلامي الذي اتصف به وطردهرتزل الصحفي النمساوي ورفض كل إغراءات المال والذهب .

لقد وقف آخر سلاطين بني عثمان وقفة أبية صريحة شجاعة ضد المطالب الصهيونية ورفض أهدافها وكل مطالبها وأموالها وخداعها وقف موقفاً مشرفاً خالداً في حماية كل أراضي فلسطين ومنها القدس والمسجد الأقصى حينما رد الصهاينة ورد كيدهم إلى نحرهم برفض كل مشاريع الاستيطان في فلسطين أو حتى في العالم العربي والإسلامي ، حينما قال لهم بكل شجاعة ووضوح دون لبس أو مواربة ان بيت المقدس الشريف قد افتتحه للإسلام أول مرة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولست مستعداً أن أتحمّل وصمة بيعه لليهود وخيانة الأمانة التي كلفني المسلمون بحمايتها وليحتفظ اليهود بأموالهم ، فالدولة العليا لا يمكن أن تحتمي وراء حصون بأموال أعداء الإسلام .

لذلك تأمر عليه اليهود - كما أشار د. حسان حلاق في كتاب دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش لأنه رفض التنازل لهم عن شبر واحد من أرض فلسطين فأبعد عن العرش عام ١٩٠٩ م بتهمة الرجعية، وأقام تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته.

الوحدة الإسلامية: ارتبط اسم السلطان عبد الحميد في معظم الدراسات بفكرة الجامعة الإسلامية التي دعا إليها واتخذها سياسة رسمية له، وقد توصل إلى ضرورتها بعد ما رأى تكالب دول الغرب على العالم الإسلامي داخل الدولة العثمانية وخارجها، لهذا عمل على جمع المسلمين تحت راية

الخلافة لعلهم يتمكنون من صد الهجمة الإستعمارية التي كانت في ذروتها إبان عهده ولم يستثن السلطان أحداً من المنتمين للإسلام من دعوته مهما كان مذهبه أو قوميته أو موقعه الجغرافي، فقد شكل عهده قطيعة مع الماضي فيما يتعلق بالعلاقة بين أهل السنة والشيعة حين حاول إزالة الإحتقان الذي رسبته قرون من سوء التفاهم والعداوة، وفتح للشيعة أبواباً كانت مغلقة مثل حرية التعبير والدعوة والنشر حتى في عاصمة الدولة مما أثار حفيظة بعض السنة، كما غض النظر عن تشيع كثير من أبناء جنوب العراق ولم يعد ذلك معادياً للخلافة، وحاول التقارب مع إيران لتفويت الفرصة على بريطانيا وروسيا اللتين تطمعان في أراضي الدولة العثمانية وإيران معاً.

خط سكة حديد الحجاز : هذا المشروع منذ انطلاقه يعد من أكبر انجازات الدولة العثمانية عامة والسلطان عبد الحميد الثاني خاصة حيث عمل السلطان عبد الحميد على كسب الشعوب الاسلامية عن طريق الاهتمام بكل مؤسساتها الدينية والعلمية والتبرع لها بالأموال والمنح ورصد مبالغ طائلة لاصلاح الحرمين وترميم المساجد وزخرفتها وأخذ السلطان يستميل إليه المسلمين العرب بكل الوسائل فكون له من العرب حرساً خاصاً وعين بعض الموالين له منهم في وظائف كبرى منهم عزت باشا العابد من أهل الشام الذي نجح في أن ينال أكبر حظوة عند السلطان عبد الحميد وأصبح مستشاره في الشؤون العربية وقد لعب دوراً هاماً في

مشروع سكة حديد الحجاز الممتدة من دمشق إلى المدينة المنورة وهو بهذا المشروع الذي اعتبره السلطان عبد الحميد وسيلة من الوسائل التي أدت لأعلاء شأن الخلافة ونشر فكرة الجامعة الإسلامية.

وأبدى السلطان عبد الحميد اهتماماً بالغاً بإنشاء الخطوط الحديدية في مختلف أنحاء الدولة العثمانية مستهدفاً من ورائها تحقيق ثلاثة أغراض هي:

- ربط أجزاء الدولة المتباعدة مما ساعد على نجاح فكرة الوحدة العثمانية والجامعة الإسلامية والسيطرة الكاملة على الولايات التي تتطلب تقوية قبضة الدولة عليها.

- إجبار تلك الولايات على الاندماج في الدولة والخضوع للقوانين العسكرية التي تنص على وجوب الاشتراك في الدفاع عن الخلافة بتقديم المال والرجال.

- تسهيل مهمة الدفاع عن الدولة في أية جبهة من الجبهات التي تتعرض للعدوان لأن مد الخطوط الحديدية ساعد على سرعة توزيع القوات العثمانية وإيصالها إلى الجبهات.

وكانت سكة حديد الحجاز من أهم الخطوط الحديدية التي أنشأت في عهد السلطان عبد الحميد ففي سنة ١٩٠٠م بدأ بتشييد خط حديدي من دمشق إلى المدينة للاستعاضة به عن طريق القوافل الذي كان يستغرق من المسافرين حوالي أربعين يوماً، وطريق البحر الذي يستغرق حوالي

أثنى عشر يوماً من ساحل الشام إلى الحجاز، وكان يستغرق من المسافرين أربعة أو خمسة أيام على الأكثر ولم يكن الغرض من إنشاء هذا الخط مجرد خدمة حجاج بيت الله الحرام وتسهيل وصولهم إلى مكة والمدينة وإنما كان السلطان عبد الحميد يرمي من ورائه أيضاً إلى أهداف سياسية وعسكرية فمن الناحية السياسية خلق المشروع في أنحاء العالم الاسلامي حماسة دينية كبيرة إذ نشر السلطان على المسلمين في كافة أنحاء الأرض بياناً يناشدهم فيه المساهمة بالتبرع لإنشاء هذا الخط ، وقد افتتح السلطان عبدالحميد قائمة التبرعات بمبلغ خمسين ألف ذهباً عثمانياً من جيبه الخاص وتقرر دفع مائة ألف ذهب عثمانى من صندوق المنافع، وأسست الجمعيات الخيرية وتسابق المسلمون من كل جهة للإعانة على إنشائها بالأنفس والأموال وتبرع للمشروع شخصيات هامة في الدولة وتبارى موظفوا الشركات في التبرع، مثل موظفي شركة البواخر العثمانية وكذلك موظفوا الدولة العموميين، والولايات مثل ولاية بيروت ودمشق وحلب وبورصة وغيرها.

وشارك القصر الحاكم في مصر، في حملة التبرعات، وشكلت في مصر لجنة دعاية للمشروع وجمع التبرعات برئاسة أحمد باشا المنشاوي كما شاركت الصحافة المصرية في حملة سكة حديد الحجاز بحماس ومثال ذلك جريدة المؤيد وجمعت جريدة اللواء المصرية تبرعات

للمشروع بلغت حتى عام ١٩٠٤م ثلاثة آلاف ليرة عثمانية وكان يرأسها مصطفى كامل باشا، كما جمع علي كامل مبلغ ٢٠٠٠ ليرة عثمانية للمشروع حتى عام ١٩٠١م.

وأسهّم في هذه الحملة ، جريدة المنار وجريدة الرائد المصري وشكلت لجان تبرع للمشروع في كل من القاهرة والاسكندرية وغيرهما من مدن مصر وكان مسلموا الهند أكثر مسلمي العالم حماساً وعاطفة وتبرعاً للمشروع وقد تبرع أمير حيدر آباد بالهند بإنشاء محطة المدينة المنورة في المشروع كما تبرع شاه إيران بمبلغ ٥٠.٠٠٠ ليرة عثمانية.

ورغم احتياج المشروع لبعض الفنيين الأجانب في إقامة الجسور والأنفاق، فإنهم لم يستخدموا إلا إذا اشتدت الحاجة إليهم، مع العلم بأن الأجانب لم يشتركوا إطلاقاً في المشروع، ابتداءً من محطة الأخضر على بعد ٧٦٠ كليومتراً جنوب دمشق وحتى نهاية المشروع ذلك لأن لجنة المشروع استغنت عنهم واستبدلتهم بفنيين مصريين.

وقد وصف السفير البريطاني في القسطنطينية في تقريره السنوي العام ١٩٠٧م أهمية خط الحجاز فقال :إن بين حوادث السنوات العشر الأخيرة عناصر بارزة في الموقف السياسي العام، أهمها خطة السلطان الماهرة التي استطاع أن يظهر بها أمام ثلاثمائة مليون من المسلمين في ثوب الخليفة الذي هو الرئيس الروحي للمسلمين ، وأن يقيم لهم البرهان على قوة شعوره الديني وغيرته الدينية، ببناء سكة حديد

الحجاز التي ستمهد الطريق في القريب العاجل أمام كل مسلم للقيام بفريضة الحج إلى الأماكن المقدسة في مكة والمدينة .

فلا غرو إذا لمسنا حنق الانجليز على ذلك الخط الحديدي وافتعالهم الأزمات لإعاقته، وانتهازهم أول فرصة لتعطيله ونسفه لقطع الطريق على القوات العثمانية وكان أول قطار وصل الى محطة سكة الحديد في المدينة المنورة من دمشق الشام يوم ٢٢ أغسطس ١٩٠٨م بمثابة تحقيق حلم من الأحلام بالنسبة لمئات الملايين من المسلمين في أنحاء العالم كافة، فقد اختصر القطار في رحلته التي استغرقت ثلاثة أيام وقطع فيها ٨١٤ ميلاً مشقات رحلة كانت تستغرق في السابق أكثر من خمسة أسابيع كما خففت في ذلك اليوم التاريخي قلوب أولئك الذين كانوا مشتاقين إلى القيام بأداء فريضة الحج المقدسة.

كانت سياسة السلطان عبد الحميد اسلامية محضة، فاراد أن يجمع قلوب المسلمين حوله باعتباره خليفة المسلمين جميعاً فكان مد خط السكة الحديدي بين الشام والحجاز من الوسائل الجميلة في تحقيق هدفه المنشود.

السلطان وديون السلطن: وعن ديون السلطنة فقد أفلست الخزينة وفقدت السلطنة جزء كبير من مصادر تمويلها خاصة بعد اقتطاع أجزاء من الامبراطورية لصالح الامبريالية العالمية فقام السلطان عبد الحميد

بضغط الانفاق الحكومي وتخفيض مصاريف القصور العثمانية ومخصصات الأسرة السلطانية حتى تمكن من سداد جزء كبير من الديون حتى وصل بها من ٣٠٠ مليون ليرة إلى ٣٠ مليون ليرة فقط ويقول عن نفسه في عهدي هبطت من ٣٠٠ مليون إلى ٣٠ مليون ليرة أي إلى العشر وذلك بعد دفع ما تطلبته حربان كبيرتان وسحق بعض تمردات داخلية أما ناظم بك ورفاقه فقد رفعوا هذا الرقم - بعد تولي الاتحاد والترقي الحكم - من ٣٠ مليون ليرة إلى ٤٠٠ مليون ليرة ، يعني ثلاثة عشر أمثاله .

ترى كيف كانت الظروف والأحوال أول اعتلاي العرش العثماني؟! أحاول أن أتذكر : تمرد في البوسنة والهرسك وهزيمة الجيش العثماني ، وفرض الحصار عليه في منطقة الجبل الأسود ، والصرب تعلن الحرب على الدولة العثمانية بقوات منظمة وخطرة ، ومن هذه المبادرة انفجرت الحرب الروسية كل هذه الوقائع والأحداث الداخلية والخارجية ليست بالطبع من نتاج عهد سلطنتي ، إذ توليت السلطنة عقب خلع سلطانين متعاقبين ، هما عبد العزيز ومراد ، وعقب أزمة وزارية دامت ٩٣ يوماً وفراغ في السلطنة وقد حاول السلطان تنظيم سداد الديون بإنشاء لجنة الديون العثمانية التي مثلت الدائنين سنة ١٨٨١ ودخل في مفاوضات معها جعلها تخفض الدين إلى أقل من النصف ٤١% وتخفض الفائدة إلى ١% كذلك، وتم وضع بعض موارد الدولة تحت تصرف هذه اللجنة

وأصبحت الديون تسدد بانتظام حتى وصلت إلى العشر ١٠ % في نهاية عهده .

مؤامرة جراغان: بعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة مكان شقيقه السلطان مراد الخامس وضع هذا الأمير في قصر جراغان مع عائلته وجواريه في إقامة جبرية، ومنع الجميع من دخول القصر الموضوع تحت حراسة خاصة، ما عدا الأطباء الخاصين لعلاج السلطان وعائلته.

وعندما رابط الجيش الروسي في سان اسطفانوس، كان رجلاً يدعى علي سعاوي أفندي، بخاري الأصل أتى إلى الأستانة لطلب العلم وتعلم اللغة العربية وأصبح خطيباً لكنه كان ميالاً إلى إثارة الفتن وإلقاء الدسائس فنفي خارج البلاد عام ١٨٧٠م لمدة تسع سنوات بسبب خطبه، ثم عاد إلى العاصمة الأستانة بمساعي من مدحت باشا، وعين ناظراً على المكتب السلطاني حيث كان أبناء السلطان عبد الحميد الثاني يتلقون العلم فيه، إلا أن تدخله في الأمور السياسية تسبب في عزله من الوظيفة، فأخذ يدبر طريقة لإثارة فتنة في الأستانة لعزل السلطان عبد الحميد وإعادة السلطان مراد الخامس إلى عرش الخلافة، وانتهاز لذلك فرصة اشتغال الدولة بالمخابرات السياسية واضطراب الأحوال بسبب احتلال الروس لضواحي الأستانة ووجود ١٥٠.٠٠٠ من المسلمين المهاجرين

من البلاد التي احتلتها روسيا، وكان منهم من هو غير راضٍ على الحالة التي هم فيها، وكان من بين اللاجئين عملاء روس يشجعون على الثورة ويحرضون الشعب في الأحياء الفقيرة على الدولة بقولهم: إن السلطان الشرعي مراد معزول كأسير في قصر جراغان، وغاصب السلطة عبد الحميد يجر البلاد إلى الحروب والكوارث.

وفي ١٨ يونيو ١٨٧٨م اجتمع علي سعاوي مع عدد كبير من الحاقدين والناقمين يقدر عددهم بمائتي شخص وانقسموا إلى قسمين، القسم الأول منهم قصد قصر جراغان من جهة البحر تحت رئاسة زعيم يقال له صالح بك والثاني تحت رئاسة علي سعاوي من جهة البر بغية إخراج السلطان مراد من القصر، وكانوا جميعهم يلبسون زي المهاجرين ثم اجتمع القسمان عند باب القصر وحاولوا الدخول فمنعهم الحارس فقتلوه، وتابعوا دخولهم حتى عثروا على السلطان المخلوع مراد في غرفته، وسلمه سعاوي أفندي مسدس.

وقبل أن يتمكنوا من اصطحابه معهم، كان النفير قد أعلن فهرع حراس السلطان الألبانيون من سراي يلديز وحاصروا الثائرين من جهة البر كما حاصرتهم قوارب المراكب البحرية من جهة البحر ولم يمض إلا قليل حتى قتل الجند جميع من دخل القصر من الثائرين وفي مقدمتهم رئيس العصابة علي سعاوي وقبض على الباقيين.

وبعد هذه الحادثة نُقل السلطان مراد وعائلته إلى قصر داخلي ضمن سراي يلديز، وهدأت الأحوال وعاد الناس إلى فتح دكاكينهم بعد أغلقوها وأمنت الدولة امتداد الفتنة ودخول الروس إلى الأستانة بدعوى حماية المسيحيين

السلطان عبد الحميد والقوميات : كان السلطان يفتح أراضي بلاده للمسلمين الذين احتلت بلادهم وكانت فيما سبق تابعة للدولة العثمانية، ومن أمثلة ذلك إسكانه لكثير من مسلمي القوقاز من الشركس والشيشان فيما يسمى اليوم بالأردن بعد اجتياح الروس لبلادهم في حرب سنة ١٨٦٤م، كما أسكن مسلمي كريت بعد طردهم منها نتيجة الحرب مع اليونان سنة ١٨٩٧م في أراضي الدولة خاصة في حي المهاجرين في دمشق، بل إن العاصمة استانبول نفسها عجت بأكثر من مئتي ألف من المهاجرين الهاربين من البلقان أثناء الحرب مع روسيا وقدمت الدولة لهم كثيرا من المساعدات والتسهيلات رغم ظروفها الإقتصادية الصعبة آنذاك وكانت بلاد الأكراد في بداية عهد السلطان تموج وتغلي بالثورة على الحكم العثماني، كثورة الشيخ عبيد الله سنة ١٨٧٩م وثورته الكبرى في السنة التالية التي كان ينوي بها الانفصال عن الدولة وطلب دعم بريطانيا والدول الكبرى لذلك، إلا أن معارضة الزعامات الكردية لهذا المشروع وسياسة اللين التي اتبعتها الدولة تجاهه

بالإضافة إلى قيام السلطان بتأسيس الأفواج الحميدية من الأكراد سنة ١٨٩٠م لحمايتهم من الإعتداءات الأرمنية ومعارضته الشديدة لتأسيس دولة أرمنية في شرق الأناضول، كل ذلك أدى إلى استجابة الأكراد لوفود العلماء الذين أرسلهم السلطان وحدث تحول جذري في مشاعرهم تجاه الدولة وقبولهم بالتالي لسلطتها ، وبذلك غابت عن ساحة كردستان العثمانية أية ثورة كردية ذات أثر كما يقول الدكتور عبد الرؤوف سنو في كتابه النزعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية ص ١٢٨

